مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

# أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

## دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة سبها وجامعة فزان والمحاسبين القانونين بمنطقة مرزق

[*]إبراهيم المهدي أحمد و يوسف ممدو حميدي.[1]

[1] قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والمحاسبة - جامعة فزان- ليبيا.

**الملخص**

غالباً ما لا تعكس البنود الواردة في القوائم المالية المعدة وفق أساس التكلفة التاريخية الوضع الحقيقي للمنشأة في فترات التضخم، وهو ما ينتج عنه توزيع لأرباح غير حقيقية، وهو ما من شأنه أيضاً أن يؤثر على رأس مال المنشأة. تطرقت هذه الدراسة إلى وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مجال الأعمال عن مدى تأثر بيانات القوائم المالية بظاهرة التضخم وما إذا كان هناك حاجة لإعلام متخذي القرارات بتلك التأثيرات التي يتركها التضخم على بيانات القوائم المالية. في هذا الإطار، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي والاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع مع استقراء أهم نتائجها وعرضها، واستنباط ما يدعم الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للشركات وتطوير ورفع كفاءة أداء الشركات في الحد من ظاهرة التضخم في القوائم المالية خلصت النتائج إلى أن التضخم بالفعل يؤثر في بيانات القوائم المالية وهذا يستدعي قيام القائمين على إعداد التقارير المالية بإيفاء متخذي القرارات بتلك التغيرات. الأمر الذي يستلزم تغيير بعض من القوانين التجارية والضريبية المحلية للإيفاء بتلك المتطلبات.

**الكلمات المفتاحية:** محاسبة التضخم، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية.

## The effect of inflation on accounting disclosure in finance A field study from the point of view of professors and legal accountants at Sebha University and Fezzan University

Ibrahim Al-mahdi Ahmaed and Yosif Mamado Hamidi.[1]

[1]Faculity Of Economics and Accounting, University of Fezzan, Libya.

**Abstract:**

Often the items contained in the financial statements prepared on the basis of historical cost do

not reflect the real situation of the enterprise in periods of inflation, which results in the distribution of unreal profits, which would also affect the capital of the enterprise. This study addressed the viewpoint of academics and business professionals about the extent to which the financial statements data are affected by the inflation phenomenon and whether there is a need to inform decision makers of the effects that inflation has on the financial statements



[*]مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني ibr.moussa@fezzanu.edu.ly
تاريخ استلام البحث 15 يوليو2022
استلام رد المحكمين 22 سبتمبر 2022 - تم قبوله 03 أكتوبر 2022

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

In this context, the researcher relied on the descriptive, analytical, archetypal, etymological, and auxiliary method based on theoretical and field studiesThe results came to the pearl. The policy that was originally imposed.

**Keywords:** inflation accounting, accounting disclosure, financial accounting

**المقدمة ومشكلة البحث:**

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الدول المتقدمة والنامية يحدث التضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، بسبب الانخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، فإن للتضخم أثراً واضحاً على القوائم المالية حيث يتسبب في فقدانها للواقعية والمصداقية وبالتالي لا يمكن الاعتماد على بياناتها في اتخاذ القرارات المختلفة ومن ثم فإن عدم أخذ التضخم في الاعتبار ينتج عنه اظهار مبالغ وهمية غير حقيقية وسوف يترتب على ذلك مواجهة المؤسسات المالية لعدد من الآثار السلبية وذلك لأن القوائم المالية تكون معدة وفقاً للتكلفة التاريخية، لذلك ينبغي على معدي القوائم المالية استخدام أساليب محاسبية جديدة تتماشى مع زيادة التضخم.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي المبدأ الذي يعتمد عليه بشكل أكثر جدية وشفافية لكون ان مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على دفاتر المؤسسة، لذلك يعتمدون بشكل كبير في التعرف على أحوال المؤسسة من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة.

وسوف يتم التطرق في هذا البحث إلى مفهوم التضخم وأسبابه وعلاجه والآثار الاقتصادية التي يحدثها التضخم، وأيضا التعرف على الإفصاح المحاسبي وأثره في القوائم المالية، وكذلك سنتطرق إلى الجانب العملي وما توصل إليه من نتائج وتوصيات لظاهرة التضخم ذلك من خلال الاستبيان الموجه إلى الأساتذة والموظفين في مجال المحاسبة

واجهت العديد من دول العالم ظاهرة التضخم الاقتصادي، إلا إن ليبيا لم تنل أي قدر من الاهتمام لمعالجة التقلبات في الأسعار التي تؤثر على صحة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية.

وعليه تكمن مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

1- ما أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟

2- ما مدى تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية؟

**أهداف البحث:**

1- التعرف على التضخم وأسبابه وآثاره وسياساته وطرق قياسه.

2- معرفة أثر التضخم على القوائم المالية.

3- التعرف على كيفية تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على التضخم.

**أهمية البحث:**

1- تكمن أهمية البحث في من أهمية وخطورة ظاهرة التضخم كأحد العوامل المؤثرة سلبا على عدالة القوائم المالية.

2- تستمد أهمية البحث من أهمية الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية بمصداقية أكثر.

3- تظهر أهمية البحث في حل مشكلة أثر التضخم على القوائم المالية.

4- يقوم البحث بإعطاء التوصيات بأخذ التضخم بعين الاعتبار.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

**فرضيات البحث:**

**اعتمدت مشكلة البحث على الفرضيتين التاليتين:**

1- يتأثر التضخم تأثيراً سلبياً على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.

2- أن الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى الكشف عن وجود التضخم.

**منهجية البحث:**

اعتمد في هذا البحث الحصول على البيانات من خلال الكتب والمجلات ومواقع الإنترنت والدراسات السابقة، وتم إتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي بوصف ظاهرة التضخم على القوائم المالية ودور الإفصاح المحاسبي في كشف التضخم.

**مصادر جمع البيانات:**

اعتمد الباحثان على أسلوبين من مصادر جمع البيانات المصادر الأولية والثانوية، وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة والمصادر الالكترونية للحصول على أحدث الدراسات حول موضوع الدراسة .

المصادر الأولية :استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

**حدود البحث:**

- الحدود الموضوعية: وتتجلى في وضع مقترح للتضخم في المؤسسات الاقتصادية الليبية من خلال الدارسة والوقوف على أهم الايجابيات التي تحفز على تطبيق ووضع الحلول لمعالجة آثار التضخم في المؤسسات الليبية.
- الحدود المكانية: تتمثل حدود البحث في التعرف على آثر التضخم على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للمؤسسات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة فزان وجامعة سبها وكذلك المحاسبين القانونيين بالمنطقة الجنوبية خلال الفترة الزمنية 2020/2019.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة دريد بلال(2012-2013م) بعنوان:** أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن عدم أخذ أثر التضخم في الحسبان عند إعداد جدول النتائج والميزانية والتعرف على كيفية معالجة هذه الآثار، وأيضا التعرض إلى محاولات لجنة معايير المحاسبة الدولية في ذلك من خلال المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون ( IAS 29)المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدلات التضخم المرتفعة ومحاولات المدارس الفكرية والمحاسبين المهنيين واستبعاد آثار التضخم على القوائم المالية

أهم النتائج التي توصلت لها دراسة القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي أكثر مصداقية وموثوقة وإن ظاهرة التضخم لها تأثير كبير على القوائم المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن البحث الحالي في أنها تحدثت عن أثر التضخم على القوائم المالية حسب النظام المالي في حين تناول هذا البحث أثر التضخم على مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

دراسة شادو عبد اللطيف(2013–2014م) بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

تهدف إلى معرفة القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب معايير المحاسبة الدولية، والوقوف على مدى توفر الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.

أهم نتائج التي توصلت لها الدراسة إن معايير الإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق، وضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن البحث الحالي في أنها تحدثت عن القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، في حين تحدث البحث الحالي عن أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

دراسة مدثر عبد الحافظ حمودة موسى (2015 م) بعنوان:(أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية).

تهدف إلى الوقوف على أثر التضخم حول مصداقية وعدالة القوائم المالية، وكذلك التعرف على أهمية العمل بمبدأ الإفصاح المحاسبي وأثر التضخم على ذلك. أهم نتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن اعتبار إن كل الانواع التي يتمثل فيها التضخم موجودة بشكل كبير في الدول النامية، ويعكس مبدأ الإفصاح المحاسبي الواقع الحقيقي لكافة الأعمال التي تتم داخل المنشأة. وكذلك وجود صعوبة في إعداد قوائم مالية مطابقة للواقع في ظل التضخم. تشابهت هذه الدراسة بالبحث الحالي في عنوان البحث وبعض تقسيماته ومطالبه، واختلفت عنه في الحدود الزمنية والمكانية والمنهج التطبيقي والنتائج التي تم التوصل إليها.

دراسة وديع خلف الله (2016 –2017م) بعنوان: السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم.

تهدف إلى محاولة التعرف على الوسائل والإجراءات التي أنتجتها الجزائر عبر الزمن لمعالجة التضخم وذلك في إطار السياسة المالية ومقارنتها بالدول الأخرى. معرفة أسباب ظاهرة التضخم وإيجاد الحلول والاقتراحات.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات المعاصرة فهي عبارة عن محصلة تداخل سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية وتمويل عجز الموازنة كإجراءات غير مباشرة، وسياسة الأسعار والأجور كإجراءات مباشرة، وهو من الأدوات الهامة للدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي، ومن ثم ضبط معدلات التضخم.

اختلفت هذه الدراسة عن البحث الحالي في أنها تحدثت عن السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم، بينما تناول هذا البحث أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وتطرق البحث الحالي إلى السياسة المالية في أحد مباحثه محمد كويسي،(2011) " آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" هدفت هذه الدراسة إلى تبيان آثار التضخم على القوائم المالية خاصة قائمتي المركز المالي والدخل، ويرجع ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة لهذه القوائم لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم الأداء، إلى

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

جانب عرض مختلف المداخل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبيين والمنظمات المهنية المحاسبية لمعالجة آثار هذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم ذلك من خلال تطبيق أحد المداخل المقترحة على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية( .BATISOUD) وخلصت هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية المعالجة من آثار التضخم باستخدام طريقة تبين مدى تأثير التضخم على مصداقية وملاءمة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية. التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والأرقام المحاسبية للقوائم المالية التقليدية أي المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وهو ما يبين مدى تأثير التضخم على مصداقية وملاءمة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية

نور الدين قايد (2011) "الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية"

إن الهدف من هذه المداخلة هو معرفة تأثير التضخم على المعلومات المحاسبية وعلى عناصر القوائم المالية، ثم تطرق بالتفصيل للقوائم المالية من خلال الأساليب المحاسبية. للدراسات المحاسبية التي صدرت والأساليب التي أتبعت لمواجهة القصور في المعلومات المحاسبية وبالتالي إلى معالجة التضخم ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن هذه الأساليب لم تغير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولم تخرج في أغلبها عن مبدأ وأساس التكلفة التاريخية هذه يدفعنا للقول بأن المجال مازال مفتوحا اما المحاسبين والباحثين في المجال لتقديم الجديد والوصول إلى الأفضل في محاسبة التضخم. فلكل أسلوب من الأساليب السابقة كانت له عيوبه التي جعلت من نتائجه المتوصل إليها محاسبيا تبقى نسبية الدقة والاستعمال والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، إذ لا يوجد أسلوب كامل متكامل للتعبير بدقة وموضوعية على المال النقدي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية. أثر تغيرات الأسعار على عناصر القوائم المالية ويوصلنا إلى النتائج ا الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التضخم وأسبابه

مفهوم التضخم ليس له تعريف موحد أو معنى محدد عند علماء المالية والاقتصاد، فالتعريف المالي للتضخم هو "زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي عن العرض الكلي نتيجة التوسع النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان المصرفي يترتب عليها ارتفاعاً مستمرا في الأسعار وانخفاضاً في قيمة النقود "، أما التعريف الاقتصادي للتضخم "زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي عن العرض الكلي يترتب عليه ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقد"، وذلك نتيجة عوامل نقدية أو عوامل عينية(هيكلية حسين 1991)

لمرجوة، رغم أن كل الأساليب تعمل على المحافظة على رأس المال النقدي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية

يعرف التضخم عموما على أنه : (ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد و لكن تستطيع الحكومة التدخل و تحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار) ( ضياء مجيد، 2002)

فالتضخم لا يعرف بحالة منفردة تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بل حالات أخرى كذلك تستخدم لتعبر وتصف الظاهرة وبالتالي مصطلحا خاصا به كالتضخم في الأجور، التضخم النقدي التضخم في التكاليف ؛

فالظواهر التي يمكن أن يطلق عليها اسم التضخم هي ظواهر قد تكون مستقلة عن بعضها البعض وهو ما يزيد من تعقيد إمكانية إيجاد مفهوم واحد لظاهرة التضخم . (رنان راضية ، 2002)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

وعرفه البعض بأنه «زيادة في كمية العملة القابلة للتداول» وكذلك بأنه «حالة يزيد فيها الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى تدفقات الدخل الحقيقي» كذلك بأنه «هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبة العمال بأجور تزيد على النمو في الإنتاجية».

وبصيغة أخرى التضخم يعني ارتفاعا كبيرا ومستمرا في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية قد تطول كثيرا وقد يأخذ التضخم أشكالا مختلفة .وعليه فالتضخم يمكن القول على أنه يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن نتيجة عدة عوامل قد تكون نقدية أو هيكلية أو غير ذلك. (عجمية ومدحت ’2004)

**أنواع التضخم:**

تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها، وهذا لا يعني عدم وجود علاقات أو روابط بين هذه الأنواع فقد تشترك في مظاهر وسمات خاصة، سنعرض أنواع التضخم وفق التقسيم التالي (عقيل،187،2005):

1- تحكم الدولة في جهاز الائتمان: -

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، وهي:

أ- التضخم الطليق أو المكشوف:

يعني ارتفاع الأسعار دون أي قيد أوحد يوقفه، كما يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، ودون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ووقفها، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية (حتى فقدان الثقة بها) (بن خليف، 249،2003).

ب- التضخم الكامن أو المكبوت(المقيد) :-

التضخم الكامن يتمثل في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة، حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور في شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية، وعلى ذلك فإن التضخم قد يعبر عن الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أداء وظيفتها أما كمقياس للقيم أو كقوة شرائية عامة(صبحي،249،1983).

1 - حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة كمايلي: (حسين،61،2002)

أ- يصنف الاقتصادي كنز أنواع التضخم متفشية في سوق السلع إلى:-

1- التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2- التضخم السلعي: هو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ب- أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية فإن كنز يميز بين نوعين من التضخم:

1- التضخم الربحي: وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

2- التضخم الداخلي: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كنز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار.

3- حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تصنيف التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى عدة أنواع أهمها:

أ- التضخم الزاحف(التدريجي):

التضخم الزاحف يعبر عن رغبة أصحاب رؤوس الأموال لزيادة معدل الربح في المنشآت والهياكل الرأسمالية المتقدمة وهذا أسلوب الاستغلال المالي للعمال، حيث أن الزيادة في الأسعار تسمح بتخفيض قدرتهم الشرائية وتحقيق وفرات لصالح الرأسماليين، وتكون زيادات الأسعار تتراوح غالبا بين 2،3% كما أن هذا الارتفاع في الأسعار يحصل على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا.

ب- التضخم الماشي:

يطلق اسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع مستمراً في الأسعار بحدود5-10%سنويا وهو ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقه مفرغة وقد تصل إلى معدلات كبيرة(سعيد،38،2006).

ج- التضخم الراكض: -

وهذا عندما يكون الارتفاع أكبر من 10%بكثير ويمكن أن يطلق اسم التضخم الراكض على التضخم مثل الذي واجهته الهند في السنوات 1974،1973،1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26%عام 197وبنسبة 19%سنة 1974وبنسبة تقارب 25%سنة 1979 (ضياء 2002)

د- التضخم الجامع:

يعتبر أخطر أنواع التضخم وأشدها أضرارا وأثارا على الاقتصاد، ويكون عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، قد تصل إلى 50%أو 60%سنويا وأكثر، وتزداد سرعة تداول النقود وتتوقف عن أداء وظيفتها كمستودع للقيمة، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، وهي حالات اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (عبد المنعم وسعد،449،2004)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

4- حسب المصادر أو الأسباب والظروف المنشئة للتضخم: -

أ- التضخم الطبيعي الاستثنائي: -هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة حوادث طبيعية حاصلة أو انتشار الأوبئة والأمراض أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية أو بسبب الفيضانات أو الأعاصير أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها بفضل العوامل الأخرى (حسين،2006، 63).

ب- التضخم الدوري: يعتبر من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظهور الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية، وهذا التضخم يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وينعكس تأثيرها في ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل (عبد المنعم وسعد،2004).

ج- تضخم الطلب: -

هو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت(حسين،2002، 66) بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار؛ فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات والحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع والمنتجات المتوفرة في الأسواق في ظل وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

د- تضخم التكاليف: -

ينشأ نتيجة ارتفاع تكاليف(عوامل)الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، بحيث يختل التوازن بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

هـ- التضخم المستورد: -

يقصد به التضخم الذي ينساب إلى الاقتصاد المحلي من الخارج، وقد اعتبر مشكلة ناتجة عن تقويم العملة بأقل من سعرها الحقيقي في سوق الصرف (رنان، 2002)، ويظهر في البلدان النامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج نتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المستوردة.

و-التضخم الذاتي أو(التلقائي) :-

يحدث هذا في الدول الرأسمالية خاصة، وهولا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض بينما ينشأ نتيجة الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1957أو 1960، حيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الارتفاعات المتوالية بمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق (حسين، 2006).

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

**أثر التضخم على القوائم المالية**

إن المحاسبة ترتكز على مبادئ وفروض معينة تم الإجماع عليها وقد أفرزها الواقع الفعلي للمحاسبة، والمحاسبة كونها المجال التي تقيس مخرجات الاقتصاد مالياً وكون التضخم ظاهرة اقتصادية تؤثر على الاقتصاد وبالتالي تؤثر على القياس المالي له.

يوجد لمحاسبة التضخم عدة نماذج لكل نموذج مميزات وسلبيات فكل نموذج منها يعالج جانباً معيناً فمنها من يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية ويتم تعديل الأرقام بالرقم القياسي العام (نموذج التكلفة التاريخية المعدلة) وهو يعالج أخطاء القياس فقط ومنها ما يعتمد على القيمة الجارية وتنقسم إلى أسعار دخول ( نموذج تكلفة استبدالية) وأسعار خروج صافي القيمة البيعية وهما يعالجان أخطاء التوقيت فقط ومنها أيضاً نماذج القيمة الجارية المعدلة بنوعيها أسعار الدخول، أسعار الخروج وتعالج أخطاء القياس والتوقيت معاً.

1. أثر التضخم على عناصر قائمة الميزانية

بما أنه تتم المحاسبة وفق مبدإ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود فإن بنود الميزانية تتأثر بظاهرة التضخم النقدية منها وغير النقدية، خاصة العناصر غير نقدية لأنها تبقى في المؤسسة لفترة طويلة، سنتطرق فيما يلي إلى أهم تلك الآثار على مختلف بنود الميزانية:

الأصول الثابتة:

تظهر الأصول الثابتة في قائمة الميزانية و المقتناة مند فترة طويلة بقيمة محاسبية دفترية تبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على اقتنائها وبسبب التقدم التكنولوجي الحاصل وارتفاع في الأسعار ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية، بالإضافة إلى ذلك فإن القيم الإجمالية لتلك الأصول تحتوي على عناصر تم اقتنائها في فترات مختلفة مما يؤدي إلى الجمع بين أصول مختلفة من حيث الوحدات النقدية المقيمة لها؛ عدم كفاية أقساط الاستهلاك لاستبدال الأصول الثابتة بأصول جديدة لها نفس القوة الإنتاجية للأصول القديمة لأن أقساط الاستهلاك السنوية حسبت على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة للأصول الثابتة، فالاستهلاك من الناحية المالية يعد تخصيصا من أجل استرجاع المبلغ المنفق في شراء الأصل وذلك طيلة مدة حياته، الأمر الذي أكد على ضرورة إضافة استهلاك تكميلية للاستهلاك Rives–Lange يستلزم إتباع رأي المفكر المحسوبة وقد يطلق عليها تسمية استهلاكات استثنائية بغية المساعدة في تجديد الأصول الثابتة، ومن ثم المحافظة على المعنى الاقتصادي لقائمة الميزانية، وهذه الاستهلاكات التكميلية تدخل ضمن لمصروفات الاستثنائية، كما أن هذه الاستهلاكات قد لا تخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع الشركات على إتباع هذا الأسلوب بالتعجيل في حساب الاستهلاكات خلال فترة التضخم؛ (كويسي ’2012)

يؤدي انخفاض أقساط الاستهلاكات عن قيمتها الحقيقية إلى زيادة الربح التشغيلي مما يؤدي إلى ظهور أرباح مبالغ فيها بمقدار الفرق بين قسط الاستهلاكات بناء على التكلفة التاريخية وقسط الاستهلاكات بناء على التكلفة المعدلة؛

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

يدفع تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر من المغالاة في صافي الربح، حيث يتم تضخيم بسط النسبة المتمثل في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية السوقية (مدحت ’2006)

1- المخزون السلعي:

يتميز المخزون بعدم بقائه فترة طويلة داخل المؤسسة، و التجدد و الحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفته التاريخية وقيمته الحالية في ظل الارتفاع البطيء للأسعار، وتبتعد عنها إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم المخزون، ولذلك عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة، كما يظهر المخزون في الميزانية في ظل انخفاض قيمة النقد بقيمة منخفضة، وتزداد أهمية هذه القيمة أو تنخفض حسب معدل دوران المخزون وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم، فالمؤسسات التي سوف تتأثر بدرجة (LIFO) تقوم بتسعير المنصرف من المخزون على أساس سياسة الوارد أخيرا صادر أولا لذا يتعين عادة ، (FIFO)أقل حدة من المؤسسات التي تستخدم سياسات بديلة مثل الوارد أولا صادر أولا تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد أقل من تكلفته التاريخية (مدحت ’2006)

1-البنود النقدية المدينة والدائنة:

يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات النقدية بما تحتويه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات، سوف تنخفض حيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من الوحدات النقدية بسبب انخفاض قوتها الشرائية لها؛ ويترتب على الخصوم النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تمثل التزامات مقاسه بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشوء هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

2-رأس المال:

قد تستخدم بعض الوحدات الاقتصادية الربح استخداماً داخلياً كإجراء توسعات وبعض الوحدات قد تعتبر أرباحها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية ربحاً قابلا للتوزيع وبالتالي تقوم بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه وهي بذلك تقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد تؤدي إلى تآكل رأس المال لأنه في ظل وجود أرباح مضخمة فأي توزيعات له ستتسبب في تآكل رأس المال نتيجة لارتفاع قيمة تلك التوزيعات.

2-أثر التضخم على عناصر قائمة الدخل

يؤدي تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود إلى تأثيرات على قائمة الدخل وهذا كما يلي:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- ✓ أرباح المؤسسة التي تظهر بالقوائم المالية أرباح صورية وليست حقيقية:

في ظل مبدإ" التكلفة التاريخية "تظهر الإيرادات في القوائم المالية معبرا عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام، بينما تقابلها بعض المصروفات كالاستهلاكات وتكلفة المبيعات التي تظهر معبرا عنها بوحدات نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والسائدة خلال العام، وحتى يتم قياس أرباح المشروع على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الإيرادات ويستخدم لهذا الغرض أحد الأرقام القياسية العامة أو الأرقام القياسية الخاصة لتعديل كل مفردة من مفردات مصروفات وإيرادات المنشأة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح.

- ✓ سداد ضرائب على أرباح صورية:

إن إخضاع الأرباح المحققة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئيا تحمل رأس المال هذه الضريبة وتقتطع منه علاوة وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة للخطر.

- ✓ تحديد سعر البيع في ضوء تكاليف تاريخية:

إن استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملاءمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج (مدحت، 2006)

طرق تصحيح القوائم المالية

لقد أوجد الأكاديميون والباحثون في مجال المحاسبة عدة أساليب تمكن من تعديل القوائم المالية من آثار التضخم من أجل عرض مختلف بنودها بصورة صادقة قريبة من الواقع، و من أهم تلك الطرق هي ما يلي:

طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، طريقة التكلفة الجارية، طريقة التكلفة الجارية مع وحدة النقد الثابتة

1. طريقة التكلفة التاريخية المعدلة وفق التغير في المستوى العام للأسعار

تعمل هذه الطريقة من خلال أخذها بعين الاعتبار لتغيرات القوة الشرائية للنقود عند تقييم أصول وخصوم المؤسسة ويهدف إلى تصحيح نقائص مدخل التكلفة التاريخية في حالة تغير المستوى العام للأسعار، ويطلق البعض على هذه الطريقة بمدخل القوة الشرائية العامة، ويقوم هذا المدخل على تسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بوحدات قياس لها نفس القوة الشرائية، وعلى هذا فان وحدة القياس يجب أن تكون موحدة مع الاحتفاظ على أساس القياس المستخدم المتمثل في التكلفة التاريخية، حيث يتم إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة على أساس التكلفة التاريخية ثم يتم تعديلها باستعمال الرقم القياسي العام للأسعار.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

يتطلب هذا الأسلوب التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية في قائمة الميزانية، لتحديد حجم مكاسب أو خسائر القوة الشرائية الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر غير النقدية خلال فترة التضخم، وتعتبر الأرقام القياسية للأسعار إحدى الأدوات الرئيسية في استخدام هذا المدخل . (فريد، 2009)

2. طريقة القيمة الجارية

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس القيمة الجارية الخاصة بالأصول غير النقدية و المصاريف المتعلقة بها وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار كلا من التغيرات العامة والخاصة في مستويات الأسعار، وتعتمد هذه الطريقة على استخدام القيمة التي يمكن الحصول عليها الآن لو تم الاستغناء عن الأصول بالبيع مثلا بدلا من استخدام التكلفة التاريخية في تقييم تلك الأصول، يطلق البعض على هذا المدخل مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية المحافظة على رأس المال المادي ، حيث أن الدخل المحقق وفق هذا المدخل هو عبارة عن قيمة المبالغ التي يمكن توزيعها خلال السنة مع احتفاظ المؤسسة بنفس طاقتها التشغيلية المتاحة في أول الفترة . (كويسى 2012 ص84) مما يتطلب ذلك أخذ التغييرات الحاصلة في الأسعار الخاصة بعناصر الأصول التي تمتلكها المؤسسة فعلا في تاريخ إعداد القوائم المالية، وهناك العديد من الطرق المقترحة لاستبدال القيم التاريخية بالقيمة الجارية منها القيمة المالية للمنافع التي تعود على الوحدة الاقتصادية من ملكية الأصل، صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستبدالية للأصل تقديرات الخبراء ، الأرقام القياسية الخاصة بالصناعة التي تنتمي لها المؤسسة أو مزيج من هذه الطرق معا (تيجاني،2006)

2- طريقة التكلفة الجارية المعدلة بوحدة النقد الثابتة:

تعد هذه الطريقة مزيجا بين الطريقتين السابقتين التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة الجارية، فالعديد من النظريات ترى أن الطريقتان مكملتان لبعضهما البعض ويجب أن يوحدا في طريقة واحدة، فطريقة التكلفة الجارية تهدف لمعالجة التغيرات السعرية للبنود غير النقدية في قائمة المركز المالي، بينما تهدف طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لمعالجة التغيرات السعرية لباقي البنود في القوائم المالية. ( كويسى محمد ، 2012)

تؤدي طريقة التكلفة الجارية إلى تقييم الأصول غير النقدية بطريقة فعالة ودقيقة، لكن يعاب عليها إهمال البنود النقدية، أما التكلفة التاريخية المعدلة فإنها تأخذ بعين الاعتبار البنود النقدية عند إعادة التقييم وتظهر الأرباح وخسائر القدرة الشرائية على هذه البنود، لكن يعاب عليها عدم دقة وكفاءة إعادة تقييم الأصول غير النقدية، وعلى هذا الأساس ظهرت الطريقة المختلطة لتجمع بين ما للطريقتين من مزايا وتتجنب عيوبهما.

بموجب هذه الطريقة يتم تقييم الأصول والخصوم النقدية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، أما الأصول غير النقدية فتقيم على أساس التكلفة الاستبدالية وهذا يقتضي التمييز بين الأصول والخصوم

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

النقدية والأصول غير النقدية، وتهدف هذه الطريقة إلى المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المستثمر فهي توفر بيانات تعكس بدقة وكفاءة عالية المركز المالي للمؤسسة.

## الإطار العملي:

1. جمع وتحليل البيانات:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي اتبعتها الباحثات في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: –

– فرضيات البحث: تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين مفادهما:

H0 الفرضية الرئيسية الأولى العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.

H0 الفرضية الرئيسية الثانية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي سيؤدي الى الكشف عن وجود التضخم.

2. بيئة ومجتمع وعينة الدراسة: –

– بيئة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في أثر التضخم على إفصاح القوائم المالية.

– مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بجامعة سبها.

– عينة الدراسة: عينة عشوائية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من 55 مفردة من العاملين بكلية التجارة والعلوم السياسية – سبها وكلية الاقتصاد والمحاسبة –مرزق.

3. أداة جمع البيانات: –

اعتمدت الباحثات على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعدهن على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على واحدى وعشرين عبارة، وزعت هذه العبارات على ثلاث مجموعات وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل 3 أسئلة شخصية وهي الوظيفة والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: تشمل 9 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((الفرضية الأولى)).

المجموعة الثالثة: تشمل 9 عبارات من صحيفة الاستبيان تمثل ((الفرضية الثانية)).

4 حركة نماذج الاستبيان:

بعد قيام الباحثات ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية واللاتي قمن بتوزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

*جدول (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة*

| البيان | نماذج الاستبيان الموزعة | نماذج الاستبيان المعادة | نماذج الاستبيان غير المعادة | نماذج الاستبيان المستبعدة | نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة " | نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العدد** | **55** | 53 | 2 | 7 | 9 | 46 |
| **النسبة** | **%100** | %96 | %4 | %13 | %17 | %83 |

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 53 نموذج استبيان والتي تمثل 96% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، نماذج الاستبيان غير المعادة كانت 2 نموذج استبيان والتي تمثل 4% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبلغت نماذج الاستبيان المستبعدة 7 وبنسبة 13% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الفاقدة 9 نماذج استبيان والتي تمثل 17% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي أن عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل تمثل 46 نموذج استبيان والتي تمثل 83% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة.

**5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:**

1 – اختبار كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) للصدق والثبات:

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبيان، حيث إنه للقيام بأي تحليل لبيانات الاستبيان ينبغي إجراء هذا الاختبار ليبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على كل مجموعة من أسئلة الاستبيان.

وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0،1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فيدل ذلك على وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة ،ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) هي 0.6 وأفضل قيمة تتراوح بين ( 0.7 إلى 0.8 ) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل.

2 – التوزيع النسبي:

يستخدم هذا الأسلوب لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة على سؤال معين من أسئلة الاستبيان فعندما يكون المقياس المستخدم لكارت الخماسي (غير موافق بشدة – غير موافق – محايد – موافق – موافق بشدة) يمكن تحديد شكل إجابات مفردات العينة على كل سؤال كالتالي:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

أ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق بشدة) وتنخفض تدريجيا مع ارتفاع درجة الموافقة تشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة جدا.

ب- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق) وتنخفض تدريجيا مع ارتفاع درجة الموافقة تشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.

ج- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (محايد) وتنخفض تدريجيا مع الارتفاع والانخفاض في درجة الموافقة تشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة.

د- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) وتتناقص تدريجيا مع انخفاض درجة الموافقة تشير إلى أن درجة الموافقة عالية.

هـ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق بشدة) وتتناقص تدريجيا مع انخفاض درجة الموافقة تشير إلى أن درجة الموافقة عالية جدا.

3 – اختبار T حول المتوسط:

يستخدم اختبار t حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية أي (في المستوى الفتري على الأقل) وتتبع التوزيع الطبيعي حيث تكون:

- الفرضية الصفرية: متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة لا يختلف معنويا عن المتوسط المفترض ($\mu_0$).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض ($\mu_1$).

فإذا كان حجم العينة صغير (أقل من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار T علما بأن: –

$$T = \frac{\sqrt{n}(\bar{\chi} - \mu_0)}{s}$$

حيث $\bar{\chi}$ يمثل متوسط العينة والانحراف المعياري للعينة و $S$ $\mu$ القيمة المفترضة لمتوسط المجتمع قيد الدراسة. وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من جدول توزيع T ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار عادة ( 5 % ) ، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار ( 5 % ) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض ، ولمعرفة ما إذا كان متوسط المجتمع يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض في هذه الحالة نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض ($\mu_0$) فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض ($\mu_0$) فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

العينة يزيد عن المفترض ($\mu_0$) ، في حين إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يقل عن المفترض ($\mu_0$).

وإذا كان حجم العينة كبير (اكبر من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار T علما بأن: -

$$Z = \frac{\sqrt{n}(\bar{x} - \mu_0)}{S}$$

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من التوزيع الطبيعي المعياري ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار عادة (5%)، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار ( 5 % ) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض، ولمعرفة ما إذا كان متوسط المجتمع يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض في هذه الحالة نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض ($\mu_0$) فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض ($\mu_0$) فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يزيد عن المفترض ($\mu_0$)، وإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يقل عن المفترض ($\mu_0$)

**تحليل البيانات واختبار الفرضيات: -**

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي كما بالجدول التالي:

*جدول ( 2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالعبارات الإيجابية*

| الإجابة | ضعيفة جدا | ضعيفة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جدا |
|---|---|---|---|---|---|
| | غير موافق | غير موافق | محايد | موافق | موافق |
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

بالتالي يكون متوسط هذه الدرجات (3)، فإذا كان متوسط درجة الإجابة لا يختلف معنوياً عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة أما إذا كان متوسط درجة الإجابة تزيد معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة عالية في حين إذا كان متوسط درجة الإجابة تقل معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة. وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3 أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS ( Statistical package for Social Science ) تم استخدام هذه الحزمة قي تحليل البيانات كما التالي:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

– نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3 ) :

***جدول (3 ) نتائج اختبار كرونباخ ألفا***

| بيان | قيمة معامل ألفا | رقم العبارة السلبية على الثبات |
|---|---|---|
| التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية | -0.004 | 5 |
| الاعتماد على تطبيق مبدإ الإفصاح المحاسبي سيؤدي الى الكشف عن وجود التضخم | 0.058 | 8 ، 7 ، 6 |

من خلال الجدول رقم (3 ) نلاحظ أن قيمة معدل اختبار كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) لثبات عبارات التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية هي قيمة ثبات ضعيفة حيث بلغت هذه القيمة **(0.004–)** وتزداد هذه القيمة في حال إلغاء العبارة (5)، وكذلك نلاحظ أن قيمة معدل اختبار كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) لثبات عبارات الاعتماد على تطبيق مبدإ الإفصاح المحاسبي سيؤدي الى الكشف عن وجود التضخم هي قيمة ثبات ضعيفة حيث بلغت هذه القيمة **(0.058)** وتزداد هذه القيمة في حال إلغاء العبارة (6 ، 7 ، 8) ، والجدير بالذكر أن ضعف قيمة معامل كرونباخ ألفا للعبارات السابقة قد يؤثر على نتائج التحليل بشكل عام ، حيث تمثل تباعد التوافق بين إجابات افراد العينة وبالتالي زيادة تشتت (الانحراف المعياري) الإجابات.

**6. خصائص مفردات العينة:**

**1 – توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة: –**

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول (4 ) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة.

| الوظيفة | العـــدد | النسبة % |
|---|---|---|
| مدير تنفيذي داخل الجامعة | 4 | % 9 |
| رئيس قسم | 8 | % 17 |
| عضو هيئة تدريس داخل الجامعة | 6 | % 13 |
| موظف داخل الجامعة | 28 | % 61 |
| **المجموع** | **46** | **%100** |

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من خلال الجدول رقم (4) ،نلاحظ أن معظم مفردات العينة موظفين داخل الجامعة وبنسبة 61 % من جميع مفردات العينة، يليه رؤساء الأقسام وبنسبة 17 % من جميع مفردات العينة، يليه أعضاء هيئة التدريس وبنسبة 13 % من جميع مفردات العينة، والباقي مدراء تنفيذيين وبنسبة 9 % من جميع مفردات العينة .

2 – توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي: –

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

***جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي.***

| المؤهل العلمي | العـــدد | النسبة % |
|---|---|---|
| دبلومعالي | 6 | %13 |
| بكالوريوس | 17 | %37 |
| ماجستير | 8 | %17 |
| دكتوراه | 9 | %20 |
| أخرى | 6 | %13 |
| **المجموع** | **46** | **100%** |

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن اغلب مفردات العينة من حملة البكالوريوس وبنسبة **37%**، يليه حملة الدكتوراه وبنسبة **20%**، يليه حملة الماجستير وبنسبة **17 %** ،والباقي حملة الدبلوم العالي وحملة الشهادات الأخرى وبنسبة **13% لكل فئة. 3 – توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة: –**

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول (6 ) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | العـــدد | النسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 5 | 23 | %50 |
| 10 >-5 | 11 | %24 |
| >15-10 | 7 | %15 |
| 15 فأكثر | 5 | %11 |
| **المجموع** | **46** | **100%** |

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من خلال الجدول رقم (6)، نلاحظ أن أكثر مفردات العينة ذو خبرة أقل من 5 سنوات وبنسبة 50 %، يليه من تتراوح خبرتهم من 5–< 10 وبنسبة 24 %، يليه من تتراوح خبرتهم من 10–< 15 وبنسبة 15 % ، والباقي أعمارهم من 15 سنة فأكثر وبنسبة 11 % من جميع مفردات العينة.

– درجة الموافقة حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية

***جدول (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.***

| ت | العبارات | | ضعيفة جداً | ضعيفة | متوسطة | عالية | عالية جدا | درجة الموافقة | المتوسط | الدلالة المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ينغي أن تعد القوائم المالية وفقاً للأسس والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً | التكرار | 0 | 0 | 0 | 16 | 30 | عالية جدا | 4.652 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 34.8 | 65.2 | | | |
| 2 | للتضخم أثر سلبي على دقة وصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية. | التكرار | 1 | 1 | 3 | 33 | 8 | عالية | 4.000 | 0.000 |
| | | النسبة | 2.2 | 2.2 | 6.5 | 71.7 | 17.4 | | | |
| 3 | يؤثر التضخم سلباً في بعض القوائم المالية وايجابياً في القوائم الأخرى. | التكرار | 1 | 11 | 16 | 13 | 5 | متوسطة | 3.217 | 0.151 |
| | | النسبة | 2.2 | 23.9 | 34.8 | 28.3 | 10.9 | | | |
| 4 | القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي فيجب مراعاة عدالتها في ظل التضخم للاعتماد على المعلومة الواردة فيها. | التكرار | 0 | 1 | 3 | 30 | 12 | عالية | 4.152 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 2.2 | 6.5 | 65.2 | 26.1 | | | |
| 5 | يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار مشكلة من المشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعدون القوائم المالية. | التكرار | 1 | 0 | 3 | 23 | 19 | عالية | 4.283 | 0.000 |
| | | النسبة | 2.2 | 0.0 | 6.5 | 50 | 41.3 | | | |

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | لا تتأثر القوائم المالية من حيث مصداقيتها إذا لم يؤخذ في الاعتبار التضخم الذي يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار . | التكرار | 5 | 21 | 11 | 3 | 6 | ضعيفة | 2.652 | 0.051 |
| | | النسبة | 10.9 | 45.7 | 23.9 | 6.5 | 13 | | | |
| 7 | القوائم المالية العادلة في ظل التضخم هي وسيلة الاتصال الناجحة للإدارة مع الأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة. | التكرار | 0 | 1 | 5 | 23 | 17 | عالية | 4.217 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 2.2 | 10.9 | 50 | 37 | | | |
| 8 | يمكن توضيح التقلبات في مستوى العام للأسعار في القوائم المالية التي تعد داخل المؤسسة لتعبر عن دقة وصحة المعلومات الواردة فيها. | التكرار | 0 | 2 | 6 | 25 | 13 | عالية | 4.065 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 4.3 | 13 | 54.3 | 28.3 | | | |
| 9 | لا يمكن تجنب التقلبات في الأسعار عند اعداد القوائم المالية بهدف الحفاظ على الصدق والموثوقية بالمعلومات التي توفرها هذه القوائم. | التكرار | 11 | 5 | 5 | 17 | 8 | عالية | 3.130 | 0.550 |
| | | النسبة | 23.9 | 10.9 | 10.9 | 37 | 17.4 | | | |

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن:

**أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً:**

1- يجب أن تعد القوائم المالية وفقاً للأسس والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

**ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:**

1- للتضخم أثر سلبي على دقة وصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

2- القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي فيجب مراعاة عدالتها في ظل التضخم للاعتماد على المعلومة الواردة فيها.

3- يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار مشكلة من المشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعدون القوائم المالية.

4- القوائم المالية العادلة في ظل التضخم هي وسيلة الاتصال الناجحة للإدارة مع الأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

5- يمكن توضيح التقلبات في مستوى العام للأسعار في القوائم المالية التي تعد داخل المؤسسة لتعبر عن دقة وصحة المعلومات الواردة فيها.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

6- لا يمكن تجنب التقلبات في الأسعار عند اعداد القوائم المالية بهدف الحفاظ على الصدق والموثوقية بالمعلومات التي توفرها هذه القوائم.

ج- درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1- يؤثر التضخم سلباً في بعض القوائم المالية وايجابياً في القوائم الأخرى.

د- درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة:

1- لا تتأثر القوائم المالية من حيث مصداقيتها إذا لم يؤخذ في الاعتبار التضخم الذي يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1- يجب أن تعد القوائم المالية وفقاً للأسس والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

2- للتضخم أثر سلبي على دقة وصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3- القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي فيجب مراعاة عدالتها في ظل التضخم للاعتماد على المعلومة الواردة فيها.

4- يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار مشكلة من المشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعدون القوائم المالية.

5- القوائم المالية العادلة في ظل التضخم هي وسيلة الاتصال الناجحة للإدارة مع الأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

6- يمكن توضيح التقلبات في مستوى العام للأسعار في القوائم المالية التي تعد داخل المؤسسة لتعبر عن دقة وصحة المعلومات الواردة فيها.

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1- يؤثر التضخم سلباً في بعض القوائم المالية وايجابياً في القوائم الأخرى.

2- لا تتأثر القوائم المالية من حيث مصداقيتها إذا لم يؤخذ في الاعتبار التضخم الذي يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

3- لا يمكن تجنب التقلبات في الأسعار عند اعداد القوائم المالية بهدف الحفاظ على الصدق والموثوقية بالمعلومات التي توفرها هذه القوائم.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث إن الدلالة المعنوية تزيد عن 0.05 فهذا يدل على درجة الموافقة حول هذه العبارات متوسطة.

جدول (8) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بالتأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالي

| البيـــــان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام للعبارات المتعلقة **بالتأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية** | **3.8189** | **0.30303** | **18.327** | **0.000** |

**ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى**، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بالتأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) حيث كان

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بالتأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بالتأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية** يختلف عن 3.

جدول (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

| ت | العبارات | | ضعيفة جداً | ضعيفة | متوسطة | عالية | عالية جدا | درجة الموافقة | المتوسط | الدلالة المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل التضخم غير ملزم به لأعداد القوائم المالية . | التكرار | 12 | 20 | 3 | 7 | 4 | ضعيفة | 2.370 | 0.002 |
| | | النسبة | 26.1 | 43.5 | 6.5 | 15.2 | 8.7 | | | |
| 2 | يساعد الإفصاح المحاسبي في اعداد قوائم مالية عادلة ومطابقة للواقع عند وجود التضخم. | التكرار | 0 | 1 | 2 | 29 | 14 | عالية | 4.217 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 2.2 | 4.3 | 63 | 30.4 | | | |
| 3 | إذا لم تعد القوائم المالية وفقاً لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي الشامل فإنها لن تلقى قبولاً عاماً من قبل مستخدميها لأنها لن تعكس حالة التضخم الحقيقية. | التكرار | 1 | 0 | 8 | 28 | 9 | عالية | 3.957 | 0.000 |
| | | النسبة | 2.2 | 0.0 | 17.4 | 60.9 | 19.6 | | | |
| 4 | تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي بحيث يكون مقياساً على مصداقية القوائم المالية. | التكرار | 0 | 0 | 4 | 27 | 15 | عالية | 4.239 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 0.0 | 8.7 | 58.7 | 32.6 | | | |
| 5 | يظهر التضخم في القوائم المالية عندما تعد وفقاً لمبدأ الإفصاح المحاسبي. | التكرار | 0 | 2 | 8 | 25 | 11 | عالية | 3.978 | 0.000 |
| | | النسبة | 0.0 | 4.3 | 17.4 | 54.3 | 23.9 | | | |
| 6 | يساعد تطبيق مبدأ الإفصاح | التكرار | 0 | 0 | 7 | 23 | 16 | عالية | 4.196 | 0.000 |

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المحاسبي المحاسبين في توضيح أسباب التغيرات التي طرأت على بنود القوام المالية نتيجة التضخم. | النسبة | 0.0 | 0.0 | 15.2 | 50 | 34.8 | | | |
| 7 | يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاستفادة منها إذا كانت مطابقة فعلاً لما هو داخل المؤسسة من ناحية التضخم وأثره على نشاط المؤسسة. | التكرار | 1 | 0 | 5 | 27 | 13 | عالية | 4.109 | 0.000 |
| | | النسبة | 2.2 | 0.0 | 10.9 | 58.7 | 28.3 | | | |
| 8 | يصعب تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عند وجود تغير في المستوى العام للأسعار. | التكرار | 2 | 10 | 14 | 17 | 3 | عالية | 3.196 | 0.192 |
| | | النسبة | 4.3 | 21.7 | 30.4 | 37 | 6.5 | | | |
| 9 | في ظل التضخم لا يجب العمل بمبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. | التكرار | 17 | 13 | 9 | 4 | 3 | ضعيفة جداً | 2.196 | 0.000 |
| | | النسبة | 37 | 28.3 | 19.6 | 8.7 | 6.5 | | | |

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 18.327 بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 3.819 وهو أكبر من المتوسط المفترض 3 وهذا يدل على أن للتضخم تأثير سلبي على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية أي :

- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.
- ✓ – درجة الموافقة حول الكشف عن وجود التضخم بالاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم.

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1- يساعد الإفصاح المحاسبي في اعداد قوائم مالية عادلة ومطابقة للواقع عند وجود التضخم.

2- إذا لم تعد القوائم المالية وفقاً لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي الشامل فإنها لن تلقى قبولاً عاماً من قبل مستخدميها لأنها لن تعكس حالة التضخم الحقيقية.

3- تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي بحيث يكون مقياساً على مصداقية القوائم المالية.

4- يظهر التضخم في القوائم المالية عندما تعد وفقاً لمبدأ الإفصاح المحاسبي.

5- يساعد تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي المحاسبين في توضيح أسباب التغيرات التي طرأت على بنود القوام المالية نتيجة التضخم.

6- يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاستفادة منها إذا كانت مطابقة فعلاً لما هو داخل المؤسسة من ناحية التضخم وأثره على نشاط المؤسسة.

7- يصعب تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عند وجود تغير في المستوى العام للأسعار.

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة:

1. مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل التضخم غير ملزم به لأعداد القوائم المالية.

ج- درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة جداً:

1. في ظل التضخم لا يجب العمل بمبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. يساعد الإفصاح المحاسبي في اعداد قوائم مالية عادلة ومطابقة للواقع عند وجود التضخم.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2. إذا لم تعد القوائم المالية وفقاً لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي الشامل فإنها لن تلقى قبولاً عاماً من قبل مستخدميها لأنها لن تعكس حالة التضخم الحقيقية.
3. تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي بحيث يكون مقياساً على مصداقية القوائم المالية.
4. يظهر التضخم في القوائم المالية عندما تعد وفقاً لمبدأ الإفصاح المحاسبي.
5. يساعد تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي المحاسبين في توضيح أسباب التغيرات التي طرأت على بنود القوام المالية نتيجة التضخم.
6. يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاستفادة منها إذا كانت مطابقة فعلاً لما هو داخل المؤسسة من ناحية التضخم وأثره على نشاط المؤسسة.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1. يصعب تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عند وجود تغير في المستوى العام للأسعار.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث إن الدلالة المعنوية تزيد عن 0.05 فهذا يدل على درجة الموافقة حول هذه العبارات متوسطة.

ج – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يقل عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل التضخم غير ملزم به لإعداد القوائم المالية.
2. في ظل التضخم لا يجب العمل بمبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة يقل عن المتوسط المفترض فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم. واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم لا يختلف عن 3.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

مقابل الفرضية البديلة: – المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالاعتماد على تطبيق مبدا الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم يختلف عن 3.

جدول (10) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بالاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم

| البيـــــان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| **المتوسط العام للعبارات المتعلقة بالاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في الكشف عن وجود التضخم** | **3.6063** | **0.30425** | **13.515** | **0.000** |

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 13.515 بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 3.606 وهو أكبر من المتوسط المفترض 3 وهذا يدل على أن الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي يؤدي للكشف عن وجود التضخم أي :

- ✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي سيؤدي الى الكشف عن وجود التضخم.**

**النتائج والتوصيات**

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

أولاً: النتائج:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التأثير السلبي للتضخم على دقة وصحة المعلومات في القوائم المالية.

وبنيت هذه النتيجة على ما يلي:

**1**– يجب أن تعد القوائم المالية وفقاً للأسس والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

**2**– للتضخم أثر سلبي على دقة وصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

3- القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي فيجب مراعاة عدالتها في ظل التضخم للاعتماد على المعلومة الواردة فيها.

4- يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار مشكلة من المشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعدون القوائم المالية.

5- القوائم المالية العادلة في ظل التضخم هي وسيلة الاتصال الناجحة للإدارة مع الأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

6- يمكن توضيح التقلبات في مستوى العام للأسعار في القوائم المالية التي تعد داخل المؤسسة لتعبر عن دقة وصحة المعلومات الواردة فيها.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الاعتماد على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي سيؤدي الى الكشف عن وجود التضخم.

وبنيت هذه النتيجة على ما يلي:

1- يساعد الإفصاح المحاسبي على اعداد قوائم مالية عادلة ومطابقة للواقع عند وجود التضخم.

2- إذا لم تعد القوائم المالية وفقاً لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي الشامل فإنها لن تلقى قبولاً عاماً من قبل مستخدميها لأنها لن تعكس حالة التضخم الحقيقية.

3- تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي بحيث يكون مقياساً على مصداقية القوائم المالية.

4- يظهر التضخم في القوائم المالية عندما تعد وفقاً لمبدأ الإفصاح المحاسبي.

5- يساعد تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي المحاسبين في توضيح أسباب التغيرات التي طرأت على بنود القوام المالية نتيجة التضخم.

6- يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاستفادة منها إذا كانت مطابقة فعلاً لما هو داخل المؤسسة من ناحية التضخم وأثره على نشاط المؤسسة.

**ثانياً: التوصيات:**

اعتمادا على النتائج السابقة يوصي الباحثان بضرورة معالجة النقاط التالية:

1- إظهار التضخم النقدي حتى يتم توفير معلومات صادقة وأكثر دقة لمستخدمي القوائم المالية.

2- على القائمين بإعداد القوائم المالية اخذ التضخم بعين الاعتبار وذلك باستخدام أساليب محاسبية جديدة تتماشى والتكلفة الجارية عند إعداد هذه القوائم.

3- على المؤسسة إعداد قوائمها المالية وفق مبدإ التكلفة التاريخية وإضافة معدل التضخم الخاص بكل فترة مالية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

## المراجع :


1- احمد قايد نور الدين (2013)، الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم مالية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي.
2- بن خليف طارق (2003) دراسة السببية بين المتغيرات : التضخم ، سعر الصرف، سعر الفائدة في الجزائر مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر كلية العوم الاقتصادية والتسيير
3- تيجاني بالرقي،(2006) دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة .دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف،
4- حسين غازي (1991)، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت
5- حسين بن هني (2002) اقتصاديات النقود والبنوك الأسس المبادئ ، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن .
6- رنان راضية (2002) أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
7- سعيد هتهات (2006) دارسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،
8- سامح سيد عبد الستار محمد (2008)،"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار (التضخم)"،رسالة ماجستير محاسبة تمهيدي ،كلية التجارة –جامعة ينى يوسف.
9- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد،(1983) النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية
10- ضياء مجيد (2002) إقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر
11- عقيل جاسم عبد الله (1999) النقود والبنوك ، المنهج النقدي والمصرفي، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، الأردن .
12- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسي (2004) النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد الأردن.
13- فريد زعرات (2009) معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجيستر غير منشورة في المحاسبة و التدقيق، جامعة .البليدة
14- كويسي محمد (2012) آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجيستر غير منشورة في علوم التسييرجامعة محمد خيضر بسكرة،
15- مدحت فوزي عليان وادي (2006) أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجيستر غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، مارس
16- محمد كويسي (2001) آثار التضخم على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
17- مدحت فوزي عليان (2006) أثر التضخم علي الافصاح المحاسبي للقوائم المالية الواحدات الاقتصادية الفلسطينية رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة .
18- دريد، بلال العيساوي ، نصر الدين (2013) اثر التصخم علي القوائم الماليه وطرق معالجته حسب النظام المالي رسالة ماجستير جامعة ام البواقي الجزائر.
19- شادو عبد اللطيف (2013) القياس المحاسبي في القوائم المالية وفقا لمعاير المحاسبية الدوليه رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ، مدينة ورقلة
20- موسي ، مدثر عبد الحافظ حمودة (2015) اثر التضخم علي الافصاح المحاسبي في القوائم المالية رسالة ماجستير جامعة شندي.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

21- خلف الله ، وديع بوسمينة (2017)السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم رسالة ماجستير جامعة ام البواقي ، الجزائر.